

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/155  
للتشر الفوري  
١٠ مايو ٢٠٠٩

## آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) قوة أساسيات الاقتصاد تساعد بلدان المنطقة على تخفيف وطأة الصدمات العالمية

لم تسلم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من تداعيات الأزمة المالية العالمية، لكن قوة أساسياتها الاقتصادية وضخامة احتياطات النقد الأجنبي لديها أسهمت في تخفيف أثر الصدمة. وبمناسبة إصدار عدد ربيع ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، صرح السيد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بقوله: "نظرا لامتداد الأزمة الاقتصادية الحالية لتشمل العالم أجمع، فسوف تخلف أثرا سلبيا على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضا. غير أن المرجح أن يكون الضرر أخف في هذه البلدان مقارنة بكثير من البلدان الأخرى، وهو ما يرجع في جانب منه إلى الإدارة الاقتصادية والمالية الحذرة كما يرجع إلى قدرة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على السحب من احتياطاتها الكبيرة لتخفيف أثر التباطؤ العالمي سواء على اقتصاداتها أو على اقتصادات البلدان المجاورة التي تربطها بها علاقات اقتصادية متنامية. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في المنطقة ككل من ٥,٧% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٦% في عام ٢٠٠٩".

وتواصل الأزمة العالمية تأثيرها على بلدان المنطقة من خلال ثلاث قنوات غير مباشرة. فالهبوط الحاد في أسعار النفط يتسبب في تقليص إيرادات البلدان المصدرة للنفط وكذلك تكاليف الاستيراد بالنسبة للبلدان المستوردة له؛ وانكماش الطلب العالمي والتجارة والأنشطة ذات الصلة يعمل على تخفيض الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين؛ وضيق أسواق الائتمان الدولية وتراجع إقبال المستثمرين على تحمل المخاطر يتسبب في إبطاء تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وتخفيض أسعار الأصول المحلية والحد من الاستثمارات.

### البلدان المصدرة للنفط قادرة على التكيف مع انخفاض أسعار النفط

رغم الانخفاض الملموس في إيرادات النفط، فإن معظم البلدان المصدرة له لا تزال محافظة على مستوى الإنفاق الرأسمالي دون تغيير بدعم من الاحتياطات التي تراكمت خلال سنوات الرواج. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، مع ارتفاع أسعار النفط واهتمام مستثمري العالم بالمنطقة، حققت بلدان الشرق الأوسط

المصدرة للنفط نموا سنويا بمعدل ٦% تقريبا، وجمعت أصولا أجنبية بقيمة ١,٣ مليار دولار أمريكي، وبدأت مشاريع استثمارية ضخمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية. وتمثل هذه الاحتياطات المتراكمة حاليا أساسا للحفاظ على مستوى الإنفاق العام المرتفع بغية دعم الطلب خلال فترة هبوط النشاط الراهنة.

ويعمل مستوى الإنفاق المرتفع في البلدان المصدرة للنفط على توفير هامش وقائي لاقتصادات هذه البلدان، وتوليد آثار إيجابية تنتقل إلى بلدان المنطقة المستوردة للنفط، والمساهمة في الطلب العالمي. غير أن هذا الإنفاق يتسبب أيضا في تحول المركز الخارجي للبلدان المصدرة مجتمعة إلى تسجيل عجز قدره ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بعد أن حققت فائضا ضخما بلغ ٤٠٠ مليار دولار في العام الماضي.

ومن المتوقع أن يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي في البلدان المصدرة للنفط هبوطا حادا من ٥,٤% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣% في عام ٢٠٠٩ – مدفوعا في الأساس بتخفيضات الإنتاج النفطي المتفق عليها في منظمة "أوبك". ومن المتوقع أيضا أن يهبط نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي من ٢,٤% إلى ٣,٥% بينما يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ٦,١% إلى ٣,٧%. وتشير التوقعات إلى أن اقتران تباطؤ النمو المحلي وانخفاض الأسعار الدولية للغذاء والسلع الأساسية يتسبب في تخفيض التضخم من ١٥,٦% في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠% في عام ٢٠٠٩.

وفي القطاع المالي، نشأت مشكلات في بعض البلدان من جراء التعرض لأسواق العقارات والأسهم الراكدة وضيق أوضاع السيولة الخارجية، ولكنها في حدود يمكن التعامل معها وقد بادرت سلطات معظم هذه البلدان بتحريك سريع وفعال لتيسير أوضاع السيولة المحلية ودعم أجهزتها المصرفية. ونظرا للطابع المتغير الذي لا يزال يميز الأزمة العالمية، فسوف يظل من أولويات العام القادم اتخاذ إجراءات لضمان صحة النظام المالي.

### البلدان المستوردة للنفط تتضرر من الركود لدى الشركاء التجاريين

تنتقل آثار تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى بلدان المنطقة المستوردة للنفط من خلال قنوات مختلفة. أولا، أدى الركود الذي أصاب أهم الشركاء التجاريين لهذه البلدان – أوروبا والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي – إلى هبوط في صادرات المنطقة. وقد خضعت السياحة وتحويلات العاملين لضغوط أيضا، رغم ما تشير إليه البيانات الواردة حتى الآن من استمرار صمود هذين القطاعين في مواجهة الأزمة. وأخيرا، لا يزال ضيق أسواق الائتمان الدولية وتراجع الإقبال على المخاطر يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، ويعمل على خفض أسعار الأصول، ويحد من الاستثمارات.

ويتمثل الأثر الصافي لهذه العوامل في انخفاض النمو الاقتصادي في هذه البلدان مجتمعة من ٦,٢% في ٢٠٠٨ إلى ٣,٢% في ٢٠٠٩. ويمكن أن يكون لهذا الانخفاض، بدوره، أثر كبير على مستويات البطالة المرتفعة بالفعل وكذلك على مستويات الفقر. غير أن المتوقع أن يهبط التضخم مجددا من ١٤,٤% في عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٧% في ٢٠٠٩.

### الإجراءات الإضافية سوف تساهم في مواجهة المخاطر

الاحتمال كبير أن تستقر أوضاع الاقتصاد العالمي في الشهور القادمة، لكن هناك عددا من المخاطر التي ينبغي عدم الاستهانة بها، وهي احتمالات الركود العالمي طويل الأمد وزيادة تدهور الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية في بعض البلدان واستمرار انخفاضات التمويل الخارجي أو تحويلات العاملين. وقد بدأ معظم البلدان تنفيذ سياسات ملائمة لمواجهة هذه المخاطر، ومن المرجح أن يتطلب الأمر اتخاذ مزيد من الإجراءات في الفترة المقبلة.

ويحدد هذا التقرير أربع رسائل أساسية بشأن خيارات السياسة في المرحلة القادمة. أولا، يُفضّل للبلدان التي لا تشكل مستويات الدين العام فيها مصدرا للقلق أن تحافظ على مستوى نفقاتها العامة أو تعمل على تعزيزها. وينطبق هذا على معظم البلدان المصدرة للنفط وكذلك على بلدان مثل تونس وسوريا والمغرب. ثانيا، نحث جميع البلدان على مراقبة أجهزتها المصرفية عن كثب، وأن تجري اختبارات لمدى القدرة على تحمل الضغوط أو تقوم بتقدير لاحتياجات إعادة الرسملة أو معالجة مشكلات المؤسسات المالية المتعثرة حسب مقتضى الحال. ثالثا، مع تراجع ضغوط التضخم، سوف يتاح المجال أمام بعض البلدان لمزيد من التيسير في السياسة النقدية. وأخيرا، إن الأهم من ذلك في هذه الفترة التي يسودها التباطؤ الاقتصادي والبطالة المتزايدة أن يتم تركيز الموارد والسياسات الحكومية في أغراض حماية الفقراء وشرائح السكان الضعيفة في هذه البلدان.

مؤشرات اقتصادية مختارة  
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

توقعات ٢٠١٠	توقعات ٢٠٠٩	تقديرات ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغيير %)						
٣,٦	٢,٦	٥,٧	٦,٠	٥,٨	٥,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٣,٨	٢,٣	٥,٤	٦,٠	٥,٥	٦,٠	بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط
٣,٤	٣,٢	٦,٢	٦,٠	٦,٣	٥,٤	بلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط بنود للتذكرة
٤,٢	١,٣	٦,٤	٥,١	٥,٥	٦,٩	دول مجلس التعاون الخليجي
٣,٩	٢,٧	٤,٤	٤,٠	٤,٨	٥,٢	المغرب العربي
ميزان المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)						
١,٧-	٤,٠-	٧,١	٥,٢	٦,٣	٦,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,٠	٣,٢-	١٤,٠	١٠,٥	١٢,٣	١٢,٣	بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط
٤,٩-	٥,٥-	٥,٨-	٤,٩-	٥,١-	٥,٤-	بلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط بنود للتذكرة
١,٨	١,٤-	٢٦,٥	١٧,٦	٢٢,٤	٢٠,٦	دول مجلس التعاون الخليجي
٢,٨-	٥,٧-	١١,٢	٥,٨	١١,١	٨,٤	المغرب العربي
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)						
١,٧	١,٧-	١٥,٢	١٤,٧	١٧,٠	١٥,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٤,١	٠,٦-	٢١,٥	٢٠,٥	٢٣,٣	٢١,٨	بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط
٤,٨-	٤,٥-	٥,٠-	٢,٦-	١,٨-	١,٣-	بلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط بنود للتذكرة
٧,٩	١,٩	٢٧,٢	٢٥,١	٢٨,٧	٢٧,٤	دول مجلس التعاون الخليجي
١,٦	٠,١-	١٧,٨	١٦,٧	٢٠,٢	١٦,١	المغرب العربي

المصادر: بيانات مقدمة من السلطات القطرية؛ والتقديرات والتوقعات الصادرة عن خبراء صندوق النقد الدولي